الاقتصادية الصباح
العدد 1828 - السنة السابعة
الاحد 6 جمادى الأخرة 1435 - الموافق 6 أبريل 2014
Sunday 6 April 2014 - No.1828 - 7th Year

«فاو»: أسعار الغذاء إلى أعلى مستوياتها

قالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» إن أسعار الأغذية العالمية ارتفعت في مارس إلى أعلى مستوياتها في نحو عام بفعل أحوال الطقس غير المواتية التي أثرت على المحاصيل والتوترات في منطقة البحر الأسود.

وسجل مؤشر المنظمة، الذي يقيس تغيرات الأسعار الشهرية لسلة من الحبوب والبذور الزيتية والألبان واللحوم والسكر، 212.8 نقطة في المتوسط في مارس، مرتفعا 4.8 نقطة أو 2.3 بالمائة عن فبراير. وهذه أعلى قراءة منذ مايو 2013.

وسجل مؤشر الفاو لأسعار الحبوب زيادة كبيرة للشهر الثاني، مرتفعا 5.2 بالمائة ليصل إلى أعلى قراءة له منذ أغسطس 2013 بفعل أحوال الطقس غير المواتية في جنوب الولايات المتحدة والبرازيل، وعدم التيقن بشأن شحنات الحبوب من أوكرانيا.

3.5 في المئة المعدل المتوقع لكامل 2014

«الوطني»: معدل التضخم بالكويت يستقر عند 2.9 في المئة في فبراير

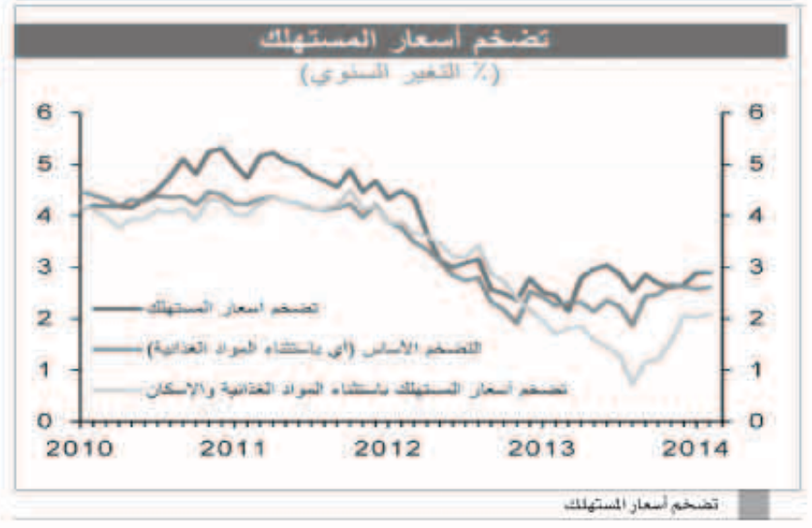

أوضح تقرير البنك الوطني إن معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك استقر عند 2.9 في المئة على أساس سنوي في فبراير، وذلك من دون تغيير عن شهر يناير. ويتراوح التضخم الآن في نطاق 2.5 في المئة الى 3.0 في المئة لإحدى عشر شهراً على التوالي، ما يشير الى استقراره. ويظل معدل التضخم الأساس أقل من المعدل العام عند 2.6 في المئة. ولكن من الجدير بالذكر أن التضخم الأساس قد ارتفع خلال الأشهر الستة الماضية، ما قد يشير الى ارتفاع الضغوطات لكن بوتيرة معتدلة.

وتابع قد انخفض معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف الى 4.0 في المئة على أساس سنوي في فبراير من 4.2 في المئة في يناير. وعلى الرغم من الوزن الكبير الذي تشغله هذه الشريحة في سلة السلع الإستهلاكية، إلا أن التحرك لم يترك أثراً ملموساً على معدل التضخم العام. ولكن الانخفاض التدريجي الذي شهدته هذه الشريحة منذ شهر مايو الماضي حين بلغ أعلى مستوى له عند 6.3 في المئة كان فعالاً في إبقاء معدل التضخم العام في وتيرة منخفضة، حيث ساهم في تخفيضه بواقع 0.4 نقطة مؤية منذ شهر مايو. ولكن تشير التحركات الأخيرة لأسعار المواد الغذائية العالمية الى أن مسار تراجع التضخم في الفترة الماضية قد ينعكس خلال الأشهر المقبلة.

وبين كما استقر التضخم في الإيجارات السكنية عند 3.6 في المئة في فبراير دون أي تغير عن شهر يناير، وتشكل الإيجارات أكبر شريحة من سلة المستهلك. وتظهر التغيرات في هذه الشريحة مرة واحدة فقط كل ثلاثة أشهر، لذا كانت النسبة متوقعة بما أنه لم يكن هناك تغير مدرج لشهر فبراير.

وأشار كما هو الحال مع أسعار المواد الغذائية، فقد ساهم الانخفاض التدريجي في تضخم الإيجارات خلال الأشهر الأخيرة في الحفاظ على ضعف وتيرة معدل التضخم العام. وقد شهد تضخم اسعار الإيجارات السكنية تباطؤا من أعلى مستوى له عند 4.8 في المئة في أكتوبر الماضي، ما أدى الى تراجع معدل التضخم العام بواقع 0.4 نقطة مؤية، رغم أن هذا التراجع النسبي في تضخم الإيجارات يتعارض مع النشاط الكبير في سوق العقار.

وقال في ما يخص كل من شريحة الملابس والمفروشات المنزلية والسلع والخدمات الأخرى والتي تعتبر جميعها أيضا ذات وزن كبير في سلة أسعار المستهلك، فقد استمرت في تسجيل أداء متباين، إذ استمرت الضغوطات في شريحتي الملابس والمفروشات المنزلية في التسارع ، كما ارتفع التضخم في كليهما بواقع 3 إلى 4 نقاط مؤية على أساس سنوي خلال الأشهر الستة الماضية. وفي المقابل، شهدت الأسعار في شريحة الخدمات الأخرى هبوطا حادا وقد جاء ذلك جزئيا نتيجة انخفاض أسعار المجوهرات والمصوغات الذهبية. بينما لم تشهد بقية المكونات الأخرى لسلة المستهلك أي تغير ملحوظ في الفترة ما بين يناير وفبراير.

وأوضح على الرغم من ارتفاع ضغوط التضخم الأساس خلال الأشهر الأخيرة، إلا أننا لا نتوقع ارتفاعها بشكل كبير على المدى المتوسط. فقد جاءت الزيادة الأخيرة من مستوى منخفض في العام السابق، وذلك عندما بلغ معدل التضخم الأساس «اي مع استبعاد شريحة المواد الغذائية والإسكان» 0.7 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر الماضي. لذا فإنه من رغم الزيادة الأخيرة، لا تزال المستويات الحالية ضعيفة. بالإضافة الى ذلك، فإن استمرار قوة الدينار الكويتي قد ساعد في السيطرة على أسعار الواردات. وربما ساهم هذا الأخير في تباطؤ التضخم في أسعار الجملة في الفترة الأخيرة.

وكشف على الرغم من ذلك، تشير التحركات الأخيرة في كل من شريحة المواد الغذائية والإسكان والمكونات الأساسية إلى تسارع التضخم بشكل متواضع خلال العام 2014. ومن المحتمل أن يبلغ متوسط معدل التضخم 3.5 في المئة هذا العام، أي أعلى من نسبة 3.0 في المئة التي كانت متوقع سابقاً وأعلى من نسبة 2.7 في المئة التي شهدها العام 2013. ولكن يبقى هذا المعدل مقبولا. وفي ظل السياسات التي ترتكز على دعم النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة العالمية، فمن غير المحتمل أن يشكل التضخم مصدر قلق للسلطات في الوقت الحالي.

بعد تلمسها لحاجة الكثير من الشركات لمثل هذا النوع من الخدمات

السلطان: «المزايا» تفعّل خدمة إدارة الأملاك والعقارات للغير

في إطار تعزيز وتنويع خدماتها التشغيلية وأغراضها المرخصة والتوسع في مجال الخدمات التي تقدمها للغير أعلنت شركة المزايا عن البدء في تطبيق خدمة إدارة أملاك الغير العقارية من خلال إدارة متخصصة لديها في هذا المجال ، حيث توجت باكورة عملها في هذا المجال بتوقيع عقد مع شركة عالم التكنولوجيا للتجهيزات الطبية والخدمات لإدارة مبنى العيادات الطبية « مركز جلوبل الطبي» التابع لها.

ووقعت شركة المزايا للتطوير العقاري العقد مع شركة عالم التكنولوجيا للتجهيزات الطبية والخدمات ممثلة بالدكتور جمال الغانم، حيث يتضمن العقد تقديم كافة خدمات إدارة العقار متضمنة الصيانة والحراسة والنظافة.

وحول هذه الخدمة قال رئيس قطاع إدارة العقارات المهندس عبدالله السلطان ان «المزايا» قررت الدخول في هذا المجال بعد تلمسها لحاجة الكثير من الشركات لمثل هذا النوع من الخدمات من جهة، وافتقار السوق الكويتي للشركات القادرة على تقديم هذه الخدمة للغير من الجهة الأخرى، مؤكداً في ذات الوقت تمتع «المزايا» بخبرة كافية في هذا المجال من خلال عملها في سوق «دبي» الذي كان يطبق سياسة متحضرة ومتقدمة في هذا المجال.

وقال ان حكومة دبي كانت قد طورت نظام «Strata Law» الذي فرض على أي مطور عقاري اتباع هذا القانون الخاص بكيفية تأمين الخدمات للعقار الذي تشيده الشركة، حيث يساهم هذا القانون في الحفاظ على العلاقة بين المستثمر ومالك العقار حتى بعد تحويل ملكية العقار من المطور إلى المستثمر النهائي.

وأضاف أن تطبيق قانون «Strata» في دبي كان قد واكبه دخول الكثير من الشركات العالمية المتخصصة في إدارة الأصول العقارية والتي افتتحت أفرعا لها في دبي لمواكبة الحاجة لمثل هذه الخدمات، ومنها على سبيل المثال شركة «جون لانغ لاسيل» و«امكور»..وغيرهما من الشركات العالمية التي نجحت في إدارة الكثير من المشاريع العقارية، كما حاولت هذه الشركات تعميم خدماتها على باقي أسواق دول الخليج العربي والتي من بينها الكويت.

عبدالله السلطان

الغانم: تعززت ثقتنا بالشركة بعد تعاوننا المسبق في مشروع «كلوفر الطبي» بالجابرية

ومضى يقول: أن دخول شركات إدارة الأملاك العقارية الكبرى إلى السوق الكويتي لم يتحقق بالشكل المطلوب، لأن كثيراً من الشركات العقارية الكويتية تعتمد على نفسها في هذا المجال من خلال تأسيس إدارة متخصصة في إدارة الأملاك في كل شركة على حدة، الأمر الذي قلص من وجود شركات خدمات أملاك عقارية كبرى في الكويت.

وقال السلطان ان شركة المزايا إكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال من خلال إدارة مجموعة من عقاراتها المتنوعة داخل وخارج الكويت، وذلك بعد ان عمدت إلى تاسيس ادارة خاصة لهذا العمل وتجهيزها بأحدث ما توصل اليه العلم والخبرات في هذا المجال من حيث ترشيد الطاقة واستخدام المواد الخضراء صديقة البيئة وتنمية خدمة العملاء وبناء الولاء للحفاظ على العملاء في المشاريع الحالية والمستقبلية.

وأشار إلى ان من بين المشاريع التي نجحت الشركة في إدارتها ياتي مشروع كلوفر سنتر للعيادات الطبية الواقع في منطقة الجابرية والذي لاقى نجاحا منقطع النظير على الصعيدين شاملا العملاء والمستأجرين، حيث استطاعت المزايا ان ترسخ معاني إدارة العقار بطريقة فنية عالية المستوى متجسدة في فريق فني مؤهل لإدارة اعمال الصيانة والحراسة والنظافة وينطبق ذلك على كافة مشاريع الشركة الاخرى على غرار مشروع أبراج المزايا في مدينة الاعمال الكويتية والذي يضم 3 أبراج تجارية في قلب العاصمة الكويتية، أما خارج الكويت فمن بين المشاريع مشروع سكاي جاردنز الواقع في مركز دبي المالي العالمي، مشروع الايكون المؤلف من برجين سكنيين، مشروع مزايا بيزنيس افنيو المؤلف من ثلاثة أبراج لخدمة المساحات المكتبية في دبي ومشروع ابراج المعذر المؤلف من ثلاثة أبراج لخدمة المساحات المكتبية في المملكة العربية السعودية.

من جهته قال الدكتور جمال الغانم انه سعيد جدا بالتعاون مع شركة المزايا في نشاط جديد من ضمن الانشطة والخدمات التي تقدمها الشركة، منوها في هذا الصدد إلى تعاون شركته مع شركة المزايا من خلال مشروع كلوفر الطبي الواقع في منطقة الجابرية والذي لاقى نجاحا كبيرا على الصعيدين الطبي والعقاري.

واضاف انه يعد أحد المستثمرين في مشروع كلوفر من خلال إدارته لمستوصف متكامل الخدمات ويشمل عيادات بكافة التخصصات، مؤكدا انه يزمع تمديد هذا النجاح في مناطق أخرى في الكويت.

«الخليج» يعقد ندوة حول الآفاق الاقتصادية لعملاء «الخدمة المصرفية المميزة»

رداييللي خلال الندوة

جانب من حضور الندوة

نظم بنك الخليج مؤخراً ندوة خاصة حول الآفاق الاقتصادية لعملاء الخدمة المصرفية المميزة في فندق الجميرة يوم 25 مارس 2014. وقد تخلل هذا الحدث الذي استضافه البنك عرض توضيحي قدمه الدكتور جورجيو رداييللي، كبير الاستراتيجيين الدوليين لدى بنك بي. إس. آي السويسري. كما قام كل من السيد مشاري شهاب، مساعد مدير عام الخدمة المصرفية المميزة والسيد طارق الصالح، رئيس وحدة الاستثمار التابعة لإدارة الخدمة المصرفية الشخصية باستعراض لخدمات المصرفية المميزة ومختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة. وحضر هذا الحدث سيزار جونزاليس بوينو، الرئيس التنفيذي الجديد لبنك الخليج ، إلى جانب عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية.

واستعرض د. جورجيو رداييللي آراءه حول الآفاق الاقتصادية في العالم على المدى المتوسط إلى جانب آخر التطورات على الساحة الاقتصادية الدولية لموافاة كبار عملاء البنك بأحدث المستجدات ومساعدتهم على تقييم الفرص الاستثمارية الجديدة على نحو أفضل.

ويواصل بنك الخليج سعيه إلى تزويد عملائه بخدمة متميزة وحصرية. ومن هذا المنطلق، يفخر البنك بأن يقدم لعملائه المميزين هذه الفرصة النادرة التي تتيح لهم التعرف على آراء د. جورجيو رداييللي، كبير الاستراتيجيين الدوليين لدى بنك بي. إس. آي السويسري الذي حصد سمعة مشهوداً لها عالمياً بعد النجاح الكبير الذي حققه كمؤلف وإذاعي ومعلق في شؤون الاقتصاد. ويتطلع بنك الخليج من خلال هذا الحدث تعريف عملائه بأحدث التوجهات والأفكار المتداولة حالياً حول الاقتصاد العالمي ولفت انتباههم إلى مجموعة الفرص الاستثمارية الواسعة التي تنطوي عليها الأسواق الاقليمية والعالمية والخدمات المتاحة من خلال مديري العلاقات المحليين لدى بنك الخليج.

ويقدم بنك الخليج لعملاء الخدمة المصرفية المميزة معاملة خاصة تعكس الارتقاء بمستوى الخدمة بما يتماشى مع احتياجاتهم الشخصية وتشمل مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية والاستثمارية المصممة خصيصاً لتلبية تطلعاتهم المالية. وذلك من خلال مدير حساب شخصي يتم تكليفهم بإدارة المتطلبات المصرفية في قاعات خاصة تتميز بطابعها الخصوصي وأجوائها المريحة. بالإضافة إلى هذا، يحصل العملاء على بطاقة السحب الآلي الخاصة بالخدمة المصرفية المميزة بما يعكس مكانتهم على امتداد شبكة بنك الخليج وعلى بطاقات إئتمانية ذات امتيازات حصرية، مع رسوم وعمولات خاصة على المعاملات و عروض قيمة بالتعاون مع شبكة شركاء بنك الخليج من المتاجر.

ارتفاع ودائع البنوك بسلطنة عمان بنسبة 12.2 في المئة خلال يناير الماضي

اظهرت احصاءات رسمية نشرت امس ارتفاع الودائع لدى البنوك التجارية في سلطنة عمان بنهاية شهر يناير من عام 2014 بنسبة 12.2 في المئة لتصل إلى 10.196 مليارات ريال عماني مقارنة بـ 9.96 مليارات ريال عماني تقريبا خلال نفس الفترة من عام 2013 «الريال نحو 2.6 دولار».

وذكرت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العماني ان القيمة الإجمالية لتلك الودائع بنهاية شهر يناير من العام الحالي تمثلت في ودائع الأجل التي بلغت قيمتها 3ر314 مليار ريال عماني وودائع التوفير التي بلغت 3.419 مليارات ريال وودائع تحت الطلب التي بلغت قيمتها 3ر348 مليار ريال.

واوضحت ان المؤشرات المصرفية للبنوك التجارية بنهاية شهر يناير 2014 تشير الى ان مجموع النقد والمقاصة إلى الودائع بالريال العماني بلغت 10.9 في المئة في حين بلغت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى إجمالي الودائع 9.6 في المئة فيما بلغت نسبة مجموع القروض إلى الودائع 96.7 في المئة .

وقالت ان نسبة الودائع تحت الطلب الخاصة إلى جملة الودائع الخاصة بلغت 32.4 في المئة فيما بلغت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع 19.1 في المئة في حين بلغت نسبة المخصصات والفوائد المحتجزة إلى إجمالي الائتمان حوالي 3.6 في المئة .

وفي سياق متصل اعلن البنك المركزي في سلطنة عمان اليوم طرح شهادات ايداع بقيمة 398 مليون ريال عماني..

وذكر البنك في نشرة له ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة لافتا الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثلاثين من شهر ابريل الحالي.

واوضح ان سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الثاني من ابريل الحالي حتى الثامن من الشهر نفسه هو واحد في المئة .

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك بها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي تهدف إلى إدارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.